

مهمة ٨ لمقرر دراسات نقدية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٨





اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك، تقديم نقد
للنظريات العلمية التي تم تناولها في الدراسة

المهمة المطلوبة



عنوان البحث :

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: نقد نظرية الوكالة:

إيجابيات استخدامها في الدراسة:

- توضح العلاقة بين الوكيل (الوسيط أو مدير الشركة) والأصيل (المستثمر)، وتبين كيف قد ينشأ الإخلال بالواجبات نتيجة تضارب المصالح.
- تدعم تفسير الحاجة إلى مساءلة الوسطاء أو الشركات عند الإخلال بالإفصاح أو تقديم معلومات مضللة.
- تعطي أساساً نظرياً مبرراً لفكرة المسؤولية المدنية التعويضية نتيجة سوء أداء الوكيل.

نقد النظرية:

- النطاق الضيق:
 - تركّز على العلاقة الثنائية بين الوكيل والأصيل، بينما عمليات البورصة تتضمن أطرافاً متعددة (السوق - الهيئة - الوسطاء - المستثمر - الجهات الحافظة)، مما يجعلها غير كافية بمفردها.
- تفترض الرشد التام والعقود الكاملة:
 - وهي افتراضات غير واقعية في الأسواق المالية التي تعاني من نقص المعلومات والقرارات العاطفية.
- تركّز على تضارب المصالح فقط:
 - بينما المسؤولية المدنية تشمل الإخلال بالإفصاح، أخطاء التكنولوجيا، الإفراط في التداول، وغيرها مما لا تفسره النظرية بشكل كافٍ.

درجة الملاءمة للدراسة:

ملائمة جزئياً؛ تفيد في تفسير بعض صور المسؤولية (خاصة سوء الإدارة)، لكنها لا تكفي لتغطية الجوانب التقنية والأنظمة الحديثة في السوق المالية.

ثانياً: نقد نظرية المعلومات:

إيجابيات استخدامها في الدراسة:

- تفسر بشكل جيد تفاوت المعلومات بين المستثمرين والوسطاء ودوره في نشوء الضرر.
- تدعم فكرة أن الإخلال بواجب الإفصاح يؤدي إلى مسؤولية مدنية لأنها تخلّ بتوازن المعلومات.
- مناسبة لسياق البورصة حيث المعلومات هي أساس كل عملية.

نقد النظرية:

- لا تفسر دائماً السلوك القانوني:
فهي نظرية اقتصادية بحتة، ولا تناقش الالتزامات القانونية أو عناصر المسؤولية المدنية بشكل مباشر.
- تفترض إمكانية قياس المعلومات دقيقاً:
وهو أمر صعب جداً في الواقع المالي، حيث تختلف جودة المعلومات وتوقيتها بطريقة لا يمكن قياسها بدقة.
- لا تعالج الأخطاء التقنية والذكاء الاصطناعي:
فالأسواق الآن تعتمد على خوارزميات وتداول تلقائي لا تفسره النظرية بصورة مكتملة.

درجة الملاءمة للدراسة:

ملائمة بدرجة عالية لأنها ترتبط مباشرة بالإخلال بالإفصاح، لكنها ليست كافية لتفسير جميع أبعاد المسؤولية المدنية الحديثة (خصوصاً مسؤولية الأنظمة الذكية).

ثالثاً: نقد نظرية الكفاءة السوقية: إيجابيات استخدامها في الدراسة:

- تضع إطاراً يوضح كيف تؤثر المعلومات الصحيحة أو المضللة على أسعار الأوراق المالية.
- مناسبة لتفسير العلاقة بين الإفصاح - حركة الأسعار - الضرر المالي.

نقد النظرية:

- افتراضات غير واقعية:
مثل أن جميع المستثمرين عقلانيون وأن المعلومات تنتشر فوراً، وهو ما يتناقض مع واقع مضاربيات التجزئة وتقلبات السوق.
 - تصعب ترجمتها قانونياً:
لأن معيار المسؤولية المدنية يتطلب إثبات العلاقة السببية، بينما النظرية تركز على تفسير سلوك الأسعار وليس العلاقات القانونية.
 - غير ملائمة للأسواق الناشئة:
فالأسواق الآن تعتمد على خوارزميات وتداول تلقائي لا تفسره النظرية بصورة مكتملة.
- درجة الملاءمة للدراسة:
- ضعيفة إلى متوسطة؛ تفيد في التحليل الاقتصادي للضرر، لكنها ليست نظرية قانونية ولن تغطي العناصر الجوهرية للمسؤولية المدنية.

الرأي العلمي:

- النظرية الأكثر ملاءمة لبحث المسؤولية المدنية في عمليات البورصة هي نظرية المعلومات لأنها ترتبط بشكل مباشر بمبدأ الإفصاح والشفافية، وهو جوهر المسؤولية المدنية في هذا المجال.
- أما نظرية الوكالة فتدعم الدراسة من حيث تبرير المسؤولية، لكنها تحتاج لنظريات مساندة.
- بينما نظرية الكفاءة السوقية تصلح كمدخل اقتصادي مساعد لكنها ليست مدخلاً قانونياً رئيسياً للدراسة.



Thank You